

البرنامج الانتخابي



الأصالة والمعاصرة
ОСНОВЫ И ЦЕЛИ

التزاماتنا من أجل التقدم 2021-2026

الانتخابات التشريعية ليوم 8 سبتمبر 2021



من أجل مدرسة عمومية قوية، وخدمات صحية ذات جودة، وسكن لائق يضمن الإدماج والكرامة للمواطنين

- تكافؤ الفرص في الولوج إلى تعليم وتكوين يتسمان بالجودة
- ولوج أفضل للمواطنين إلى الخدمات الصحية وتكفل أحسن بمصاريف العلاج
- من أجل ولوج الجميع إلى سكن لائق يضمن الإدماج والكرامة للمواطنين

دعم انفتاح الشباب المغربي وكرامة المسنين الذين لا يتوفرون على دخل

- من أجل إدماج أفضل للشباب في الحياة المهنية
- من أجل الإدماج والتمكين الاقتصادي للشباب القروي
- من أجل الانفتاح الفردي والجماعي للشباب
- من أجل صيانة كرامة المسنين الذين لا يتوفرون على دخل

دينامية بقطاعية مسندة بسياسات خاصة لدعم الفلاحة والصناعة والسياحة، مع تعزيز التنافسية والاستقلال الطاقوي

- دعم القطاع الفلاحي من أجل استدامة اقتصادية واجتماعية أكبر
- صناعة تنافسية من أجل النهوض بنمو قوي ومُستدام
- مخطط لإنقاذ وإنعاش قطاع السياحة
- تنمية شاملة للطاقات المتجددة بهدف خفض التكاليف وضمان الأمن الطاقوي لبلدنا

حكومة وتعبئة مداخيل الدولة من أجل الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكبرى

- من أجل حكومة عمومية متطورة وحديثة
- ترشيد المداخيل الجبائية بهدف تحفيز الاستثمار وإحداثا مناصب الشغل

الفهرس

06 _____ مقدمة

12 _____ **التزاماتنا:** من أجل مدرسة عمومية قوية

18 _____ **التزاماتنا:** من أجل ولوج الجميع لخدمات صحية ذات جودة

26 _____ **التزاماتنا:** من أجل ولوج الجميع إلى سكن لائق يضمن الإدماج والكرامة للمواطنين

32 _____ **التزاماتنا:** من أجل دعم انفتاح الشباب المغربي وكرامة المسنين الذين
لا يتوفرون على دخل

التزاماتنا: من أجل دينامية يقطاعية مسنودة بسياسات خاصة

40 _____ الفلاحة

48 _____ الصناعة

60 _____ السياحة

66 _____ الطاقات المتجددة

70 _____ **التزاماتنا:** تحسين وتحديث الحكامة من أجل ترشيد السياسات العمومية

76 _____ **التزاماتنا:** من أجل تعبئة مداخل الدولة للحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكبرى

82 _____ **الأولويات التسع (24 إجراء) التي سنضعها للتنفيذ خلال العام الأول**



منذ تأسيسه في الـ 8 من غشت سنة 2008، لم يتوقف حزب الأصالة والمعاصرة عن الدعوة إلى إعادة صياغة الممارسات الحزبية، بهدف تأسيس الحياة السياسية الوطنية على أسس صلبة، تجعلها تتحرر من التمزقات الأيديولوجية، وتدفع بها إلى الانخراط في دينامية سياسية، تُصالح بين ارتباط المغاربة بقيم الأصالة التي تشكل الأساس الحضاري للهوية الوطنية المغربية، وبين متطلبات تحقيق الحداثة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

وبالنسب لحزبنا، فإن دعم الطموحات التنموية المشروعة لبلدنا، وتسهيل بلوغ الأهداف الاستراتيجية للنموذج التنموي الجديد، لا يمكن أن تمر إلا عبر كيمياء الأصالة والمعاصرة. لذلك، نعيد التأكيد مجددا على قناعتها بضرورة النهوض الاستعجالي برؤية سياسية جديدة، يتم تعريفها عبر برنامج انتخابي يستجيب لانتظارات مواطنينا، ويكون قادرا على سد الطريق على دعوات العزوف السياسي، وعلى إغراءات التطرف وخطابات الكراهية والانزهازية.



يقترح حزب الأصالة والمعاصرة رؤية قادرة على دعم مغرب القرن الـ21، الذي يجب أن يكون قويا ومتضامنا من خلال :

- صيانة الأصالة وقيم الأمة المغربية؛
- النهوض بالديمقراطيتين التمثيلية والتشاركية؛
- دعم المبادرات المواطنة والمجتمع المدني؛
- تقوية احترام حقوق الإنسان؛
- دعم الحريات العامة والانفتاح الاجتماعي في إطار القوانين واحترام القيم الوطنية؛
- عصنة الجهاز التدييري وحكمة الشأن العمومي؛
- عصنة الخدمات الاجتماعية المرتبطة بقطاعي الصحة والتعليم؛
- دعم الاستثمار الخاص وريادة الأعمال؛
- تشجيع الاقتصاد الوطني عبر روافع التنافسية والجودة ودعم الابتكار؛
- تقوية الدور الاجتماعي للدولة وروافع التضامن الوطني.



طموح حزب الأصالة والمعاصرة ازداد قوة، خاصة وأن بلدنا مقبل سنة 2021 على تنظيم انتخابات مهمة جدا، يُرجى منها أن تفرز نخبة قادرة على تنفيذ المحاور الاستراتيجية للنموذج التنموي الجديد، الذي نتبناه بالكامل.

كما يقترح حزب الأصالة والمعاصرة على المغاربة، من خلال برنامجه الانتخابي، التزامين أساسيان :

الالتزام بالشفافية والمحاسبة بالنسبة لجميع الفاعلين المنخرطين في تدبير الشأن العمومي؛

الالتزام بالانخراط في الشأن العمومي في إطار منظور مبني على التخطيط الاستراتيجي، التدبير المتمحور حول النتائج و تثمين الأداء.

يعتبر حزب الأصالة والمعاصرة أن السنوات الخمس المقبلة ستكون سنوات كل التحديات. لذلك، يتوجب الارتكاز على كل القوى الحية لبلدنا من أجل التمكن من تجاوز تداعيات الأزمة الاقتصادية التي أثرت بشدة، خلال سنة 2020، على الدخل الوطني الإجمالي، مؤدية إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي وارتفاع مستوى الفقر والهشاشة والبطالة، تحت تأثير الأزمة الصحية الناتجة عن جائحة كوفيد19-، إضافة إلى نتائج عشرة أعوام من التدبير الحكومي المفتقد للرؤية والطموح.

وعيا منه الرهانات الكبرى التي يطرحها هدف دعم تنمية بلادنا، وخلق الشروط الملائمة لعصرنة الحكامة وتحقيق التقدم الاجتماعي للمواطنين، يصبو حزب الأصالة والمعاصرة إلى خدمة مغاربة أذكىاء ووطنيين، ينظرون برامج ذات مصداقية وليس خليطا من الأهداف السريالية أو الإسقاطات والتوقعات المبالغ فيها.

بهذا الصدد، فإن حزبا اختار الصرامة في مقارنته، والموضوعية في طموحاته، والثقة في قدرته، بشراكة مع المغاربة، على بناء مستقبل وطني ممكن يتدرج بالضرورة ضمن الأفق الذي حدده النموذج التنموي الجديد، أي بناء دولة قوية ومجتمع قوي ومتضامن من أجل مغرب صاعد.

وقد جاء البرنامج الانتخابي لحزب الأصالة والمعاصرة حاملا الالتزام بنموذج جديد للحكامة.

ولتحقيق ذلك، من الضروري إعطاء نفس قوي وإيجابي ومؤثر، من خلال تبني حزمة من الإجراءات العرضية الهادفة إلى عصرنة الحكامة، وتعبئة مداخل للحفاظ على التوازنات الماكرواقتصادية، كشرط مسبق لإعادة الهيكلة والتأهيل الضروريين للقطاعات المستهدفة، حتى يتم :

- تمكين الجميع من ولوج مدرسة عمومية قوية، وخدمات صحية ذات جودة، وسكن لائق يضمن الإدماج والكرامة للمواطنين.
- إعطاء دفعة أقوى للنمو الاقتصادي من خلال ديناميكية مشتركة بين القطاعات الثلاثة: الفلاحة والصناعة والسياحة، وتتم مواكبتها بدينامية تنافسية واستقلال طاقي.

فيما يخص الشباب، الذين يمثلون أولوية وطنية بالنسبة لحزبنا، فقد تم إعطائهم أهمية خاصة من خلال وضع سياسة عمومية تتدرج في إطار رؤية شاملة، بعيدًا عن المنطق القطاعي المشتت.

من أجل تمويل التدابير التي يقترحها، يتوقع حزب الأصالة والمعاصرة، من خلال برنامجه الانتخابي، تحقيق معدل نمو اقتصادي سنوي بنسبة تبلغ 6٪ بحلول سنة 2026.

في الواقع، بهذا المعدل فقط سيكون اقتصادنا قادرًا على توليد ما يكفي من مناصب الشغل، والحد من البطالة، وبالتالي تحسين مستوى عيش الساكنة.

تم تأطير التوقعات التي وضعها حزب الأصالة والمعاصرة، من خلال استخدام نموذج توازن عام وديناميكي ومتعدد القطاعات، تمت معايرته بناءً على مقاييس اقتصادنا، وذلك اعتماداً بالأساس على المعطيات الاقتصادية الخاصة بسنة 2019.

بالاعتماد على قاعدة تراعي التوجهات الاقتصادية، وتبنى سياسة ثابتة، لن يتجاوز متوسط معدل النمو الاقتصادي السنوي مستوى 4٪ بحلول سنة 2026، وهو ما يعتبر نموًا غير كافٍ لتلبية تطلعات الساكنة.

ومع ذلك، فإن التدابير المخطط لها في البرنامج الانتخابي لحزب الأصالة والمعاصرة، ستسمح بالرفع من إجمالي إنتاجية العوامل المحفزة للنمو بنسبة تبلغ 10٪ على أساس سنوي، خلال الفترة بين 2022 و 2026، مما سيولد نموًا اقتصاديًا تبلغ نسبته 6٪ كمتوسط سنوي، اعتبارًا من سنة 2024.

2026	2025	2024	2023	2022	
+4.0%	+3.7%	+3.7%	+3.6%	+3.9%	معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، السيناريو الأساسي بدون تدابير حزب الأصالة والمعاصرة
+6.3%	+6.1%	+6.0%	+4.9%	+3.9%	معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، سيناريو مع تدابير حزب الأصالة والمعاصرة

فيما يخص خلق فرص الشغل، فيرتقب أن يواكب الوتيرة التصاعدي للنمو الاقتصادي في أفق 2026، ولكن بطريقة أقل تناسبية بالنظر إلى التفاوت بين قدرة القطاعات المختلفة على خلق فرص الشغل.

تُبرز المحاكاة التي أجريت عبر النموذج المعتمد أن الخلق الصافي لفرص الشغل سيناهز سنويًا 175000 منصب عمل، اعتبارًا من عام 2024، وأن معدل البطالة سيبلغ حوالي 8,3٪ سنة 2026. وفي المجموع، سيبلغ عدد فرص الشغل التي سيتم إحداثها خلال الفترة الممتدة بين 2022 و 2026، حوالي 882.500 منصب عمل، مع الأخذ بعين الاعتبار الفقدان السنوي لمناصب العمل.

2026	2025	2024	2023	2022	
175.000	175.000	175.000	161.000	136.500	صافي الوظائف



التزاماتنا: من أجل مدرسة عمومية قوية

تكافؤ الفرص في الولوج إلى تعليم وتكوين يتسمان بالجودة :

- من أجل نظام تعليمي حديث يركز على الفعالية والأداء
- من أجل شراكة بين القطاعين العام والخاص مبنية على القيم الأخلاقية والمسؤولية الاجتماعية، التي تمكن من توفير عرض تعليمي ذي جودة
- من أجل تقنين القطاع



رغم أن القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، والمنبثق عن الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، قد صودق عليه ودخل حيز التنفيذ في 19 غشت من سنة 2019، إلا أنه يلاحظ أن الأغلبية الحكومية عجزت عن تفعيل مخططها التنفيذي الخاص بقطاع التربية الوطنية والممتد بين 2017 و 2021، والذي يدور حول ثلاث محاور أساسية، هي كالتالي:

تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص فيما يتعلق بالولوج إلى التربية والتكوين.

تطوير النموذج البيداغوجي وتحسين جودة التربية والتكوين.

تحسين حكمة منظومة التربية والتكوين والوصول إلى تعبئة مجتمعية حول الإصلاح.

وبالنسبة لحزب الأصالة والمعاصرة، يكتسي تطبيق القانون الإطار أهمية بالغة ومستعجلة للغاية، ويجب أن يتم على أسس سليمة خلال السنوات الخمس المقبلة.

من أجل نظام تعليمي حديث يركز على الفعالية والأداء

- إطلاق مخطط وطني لتأهيل التعليم الأولي (ما قبل المدرسي)، والهدف منه إنشاء شبكة من الأقسام البيداغوجية، على مدى خمس سنوات، بمعدل 9000 قسم جديد في السنة، مزودة بطاقم تربوي خاص وبرامج جديدة لليقظة والتعلم. وذلك بهدف إدماج التعليم الأولي في إطار التعليم الأساسي؛
- وضع مخطط توجيهي للوظائف والكفاءات في قطاع التربية الوطنية، ورد الاعتبار لوضعية المدرس(ة) على المستويين المادي والمعنوي؛
- إطلاق برنامج وطني لتقوية القدرات والتكوين المستمر بهدف التأثير على أداء المدرسين وتحسين جودة التعليم؛
- إحداث نظام للدعم المدرسي لفائدة التلميذات والتلاميذ، في أوقات فراغهم وداخل المؤسسات المدرسية، من أجل توفير شبكة استدراكية للتلامذة الذين يعانون من مشاكل التأخر في التحصيل الدراسي وبالتالي الحد من الهدر المدرسي؛
- وضع نظام للتقييم والافتحاص الدوري للأداء التربوي، وفق المعايير الدولية في هذا المجال، بهدف ضمان جودة التدريس.



من أجل شراكة بين القطاعين العام والخاص مبنية على القيم الأخلاقية والمسؤولية الاجتماعية، التي تمكن من توفير تعليم ذو جودة

• إبرام شراكة استراتيجية بين الدولة والقطاع الخاص من أجل ضمان التكامل في العرض التربوي؛

• إبرام شراكة بين الدولة والجماعات الترابية، تتكفل في إطارها هذه الأخيرة، بمسؤولية تأهيل الثانويات والإعداديات والمدارس الابتدائية، إضافة إلى المساهمة في إنشاء وحدات مدرسية جديدة؛

• تعميم الداخليات والمطاعم المدرسية في جميع مدارس العالم القروي والفضاءات الحضرية الفقيرة، وذلك بشراكة مع الجماعات الترابية.

من أجل ضبط وتقنين القطاع



- الحفاظ على الدور التنظيمي للدولة كمسؤولة عن جودة العرض التربوي (الإطار البيداغوجي/ الأسعار/ الوساطة وتدير النزاعات) وضمان مجانية الخدمة العمومية.
- توسيع الدعم الاجتماعي ليشمل جميع الأسر المحتاجة، على أساس معطيات السجل الاجتماعي الموحد، وتمديد الاستفادة منه إلى غاية البكالوريا. حاليا، يتوقف الدعم حالما يبلغ التلميذ المستفيد سن 15/16 سنة، الذي يصادف سن التعليم الإلزامي في المغرب.
- إنشاء وكالة لتقنين القطاع لمواجهة حالات تضارب المصالح، والقيام بدور الوسيط.

التزاماتنا : من أجل ولوج الجميع لخدمات صحية ذات جودة

تحسين ولوج المواطنين إلى الخدمات الصحية والتكفل بمصاريف العلاج:

- من أجل نظام صحي دامج وتنافسي، قائم على ترشيد تدبير الموارد والبنيات التحتية؛
- من أجل تكفل أحسن بمصاريف العلاج وضمان ولوج جميع المواطنين إلى العلاجات.



تعاين المنظومة الصحية منذ سنوات من صورة متدهورة، وتمثل أحد الأسباب الأولى للشعور بعدم الرضى لدى المواطنين. لهذه الاعتبارات، رفع البرنامج الانتخابي لحزب الأصالة والمعاصرة قطاع الصحة إلى مستوى الأولوية الوطنية، محددًا كهدف أساسي، توفير ولوجية أفضل للمواطن إلى العلاجات وتمتيعه بجودة التكفل. لبلوغ ذلك، يقترح برنامج الحزب:

تحسين حكمة القطاع الصحي؛

الاستثمار في الرأس مال البشري؛

النهوض بالإنصاف في مجال الولوج إلى الخدمات الصحية؛

وضع إطار جديد للشراكة الاستراتيجية بين القطاعين الخاص والعام.

من أجل نظام صحي دامج وتنافسي،
قائم على ترشيد تدبير الموارد والبنى التحتية

- وضع نظام لتدبير البنيات الصحية، متمحور حول النتائج والأداء. حالياً، يستند مبدأ تخصيص الموارد البشرية والمالية في معظم الحالات إلى الدعم الذي يتم تقديمه بشكل عام من خلال التجديد السنوي لميزانيات السنوات السابقة مع تطبيق بعض الزيادة أو النقصان بشكل طفيف.

- تـمـيـن وـضـعـة مـهـنـيـة الصـحـة عـبـر تـحـسـيـن ظـرـوف العـمـل ووضـع نـظـام مـكـافـآت عـلـى أـسـاس الأـدـاء.

- إحداث نموذج جديد للشراكة بين القطاعين العام والخاص، على مستوى جميع الجهات، يكون مبنياً على التكامل في مجالات التدخل والمهام، من أجل تحسين جودة الخدمة المقدمة لسائر المواطنين؛

- إحداث منظومة لمناولة بعض الأنشطة الاستشفائية، عبر تفويتها للقطاع الخاص، على أساس سلة خدماتية حسب الحاجة، من أجل ملائمة العرض مع الطلب الحقيقي وترشيد الاستثمار العمومي في قطاع الصحة (نموذج مراكز تصفية الدم كمثال)؛

- الاحتفاظ، على مستوى المستشفيات الجامعية، بالعلاجات من المستوى الثالث حسب التخصصات، وأقطاب الامتياز، والعلاجات من المستوى الثاني التي تم اختيارها من أجل التكوين والتكفل بالأمراض المزمنة؛

- تخصيص المستشفيات الإقليمية للمستعجلات والتشخيص والتوجيه وتتبع الأمراض المزمنة؛

- وضع 13 مصحة التابعة لصندوق الضمان الاجتماعي في قلب الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

من أجل نظام صحي دامج وتنافسي يسمح بترشيد تدبير الموارد والبنى التحتية

فيما يتعلق بـ«مخطط الصحة في أفق 2025»، نقترح تقسيم التفكير حوله حسب طبيعة المشروع: المراكز الاستشفائية الجامعية، المستشفيات الإقليمية، مستشفيات القرب أو المراكز الصحية.

تحديد سلة الخدمات الصحية المقترحة للتعاقد حولها مع القطاع الخاص.

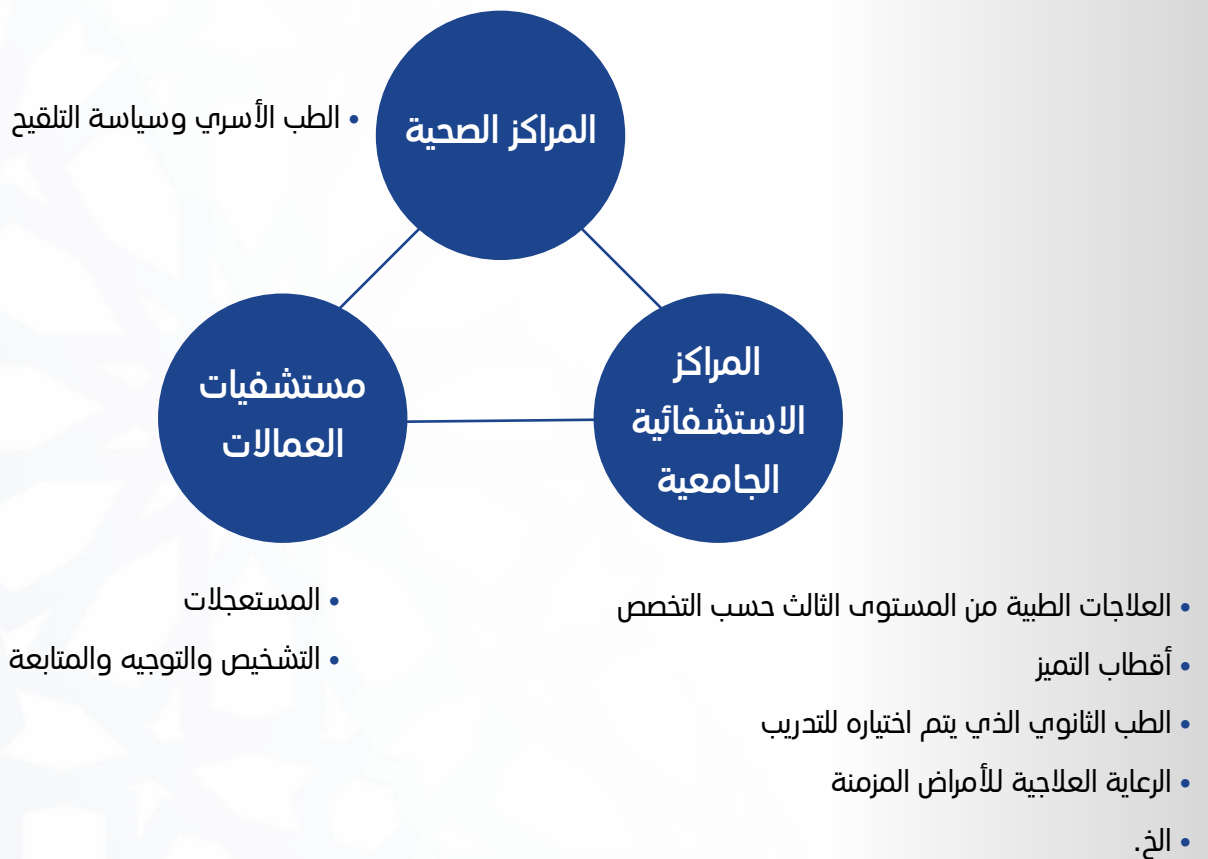
سلة الخدمات التي ستم مناولتها للقطاع الخاص

- الاستشارات الطبية المتخصصة في المناطق التي تبعد بأزيد من ساعة واحدة عن المستشفى الإقليمي؛
- فحوص الأشعة والفحوص البيولوجية حسب كوة محددة/ السن، الاعتلال، وحسب معايير التكفل الصحي؛
- العمليات الجراحية والتدخلات الطبية في إطار الاستشفاء النهاري أو الخدمات الطبية المتنقلة؛
- عمليات جراحية من المستوى 2 والولادات؛
- حالات الاستشفاء التي تفوق مدتها 3 أيام.



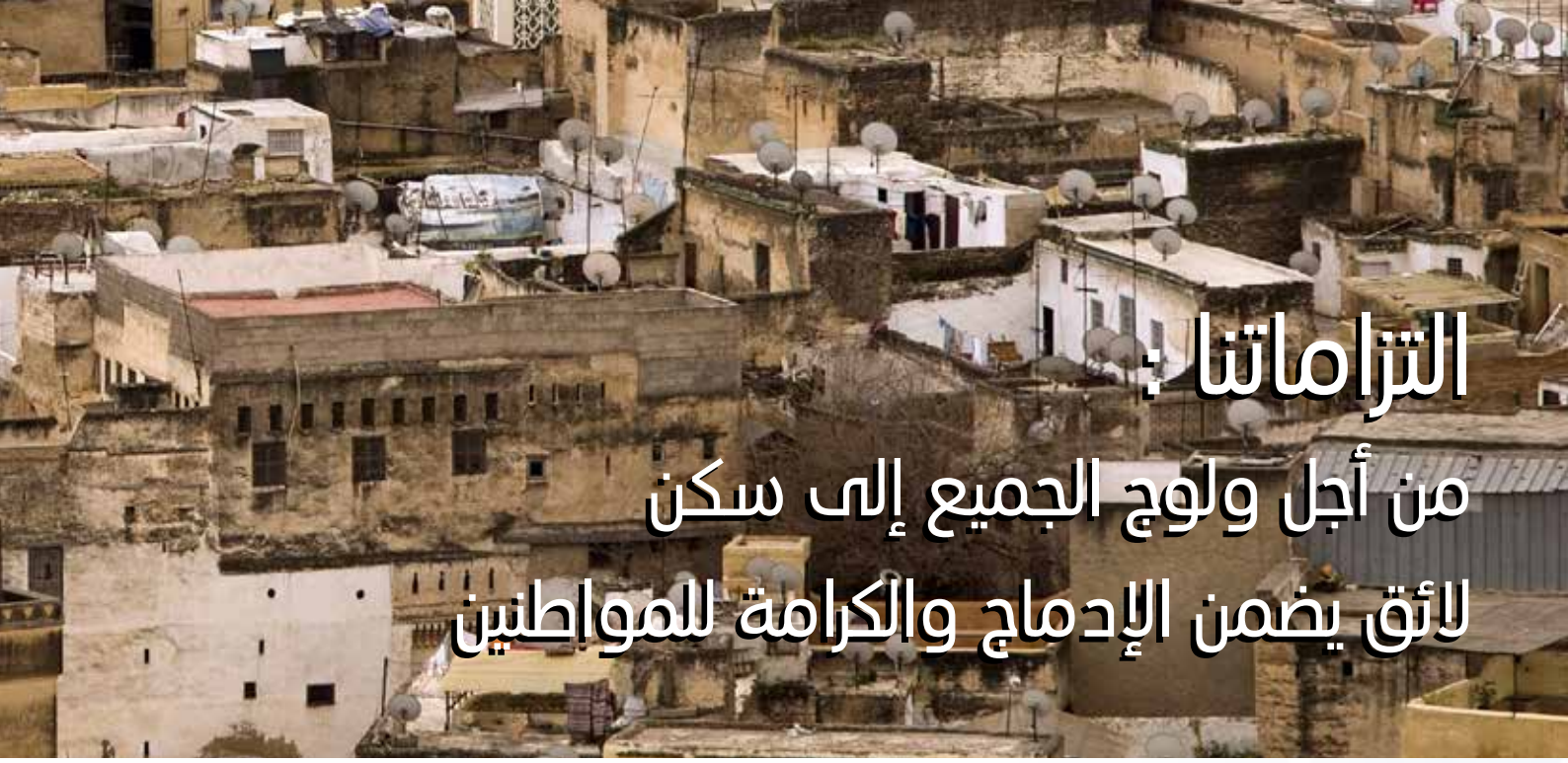
تحديد مهام المؤسسات العمومية حسب طبيعتها: أي دور ستلعبه الدولة إذن؟

سيتلاءم دور الدولة بشكل أفضل مع مهامها الحقيقية التي تتجلى في تأطير وتقنين وضبط ومراقبة تقديم الرعاية الصحية. وهو الأمر الأنسب لأنها هي من سيؤدي تكاليف علاج المرضى المستفيدين من نظام المساعدة الصحية «راميد»، في إطار المناولة/التعاقد مع المستشفيات الخاصة.



من أجل تكفل أفضل وضمن ولوج
جميع المواطنين إلى الرعاية الصحية

- إحداث نظام الطرف الثالث المؤدّي بالنسبة لخدمات الرعاية الصحية الخاضعة للمناولة، قصد تفادي الدفع المسبق للحصة التي يتحملها التأمين الصحي الإجباري؛
- تمكين المستفيدين من نظام المساعدة الطبية «راميد»، من ولوج المستشفيات الخاصة على غرار المستفيدين من التغطية الصحية الإجبارية؛
- القيام، قبل نهاية كل سنة، بعملية مراقبة وتطهير واسعة لقاعدة بيانات حاملي بطاقة التأمين الإجباري عن المرض، لتصحيح الاختلالات التي لوحظت خلال عملية الحصول على هذه البطاقة من طرف أشخاص لا يستوفون الشروط المطلوبة؛
- وضع نظام افتحاص للنفقات الصحية للمستفيدين من نظام التأمين الإجباري عن المرض أو نظام المساعدة الطبية «راميد»، لمحاربة التبذير والغش.



التزاماتنا : من أجل ولوج الجميع إلى سكن لائق يضمن الإدماج والكرامة للمواطنين

لنضع حدا للسكن العشوائي والعجز السكني

- من أجل تحديث الإطار القانوني للتعمير وإرساء حكمة جيدة للقطاع.
- من أجل توفير عرض سكني جديد يكفل الإدماج والكرامة للمواطنين.

عرف المغرب في السنوات الأخيرة نموا عمرانيا متسارعا، تولد عنه توسع حضري كبير. وقد جرى هذا غالبا خارج المراقبة الصارمة، مؤثرا بذلك سلبا على المجال الحضري والطبيعي (سكن عشوائي وغير قانوني، غياب التجهيزات والفضاءات الخضراء، نقص البنيات التحتية...).

وعرف قطاع السكن، من جهته، إطلاق العديد من البرامج العمومية، وبشكل أساسي «المناطق الحضرية الجديدة»، الأقطاب الحضرية، المدن الجديدة، برنامج «مدن بدون صفح»، بالإضافة إلى برامج أخرى للسكن، مثل السكن الاجتماعي والسكن الموجه للطبقات المتوسطة. ومع ذلك، فإن هذه التدابير أثبتت أنها غير كافية لسد العجز في مجال السكن على المستوى الوطني.

وبالنظر إلى الوضعية الحالية، فإن البرنامج الانتخابي لحزب الأصالة والمعاصرة يتمحور حول الجوانب التالية:

تسهيل المساطر الإدارية وملائمة دور الوكالات الحضرية.

تشجيع السكن في المراكز.

تكثيف وتنويع عروض السكن.

المحافظة على التراث المعماري وتثمينه.

تحسين المعمار وجودة تهئية الفضاءات العمومية.

محاربة السكن غير اللائق.

من أجل تحديث الإطار القانوني للتعمير وإرساء حكمة جيدة للقطاع

• إعادة توجيه مهام الوكالات الحضرية، وإسناد مهمة تحفيز وثائق التعمير إليها، إضافة إلى مهام تنشيط «المناطق الحضرية الجديدة» المبرمجة ومشاريع التحديث الحضري، والمشاركة في رؤية التنمية الحضرية.

• تحسين الحكامة: التقليل من عدد المتدخلين في عملية الترخيص وتحديد أدوارهم واختصاصاتهم، وتبسيط مساطر المصادقة على وثائق التعمير.


• الحد من اللجوء إلى الاستثناء في مجال التعمير وحصره في العمليات التي تكتسي صبغة المصلحة العامة والمشاريع ذات المصلحة الاقتصادية، مع القيام بتقييم دوري لنظام الاستثناءات.

• إنشاء بنىات جهوية متخصصة في تتبع أشغال ترميم وتأهيل المدن العتيقة.

• تبني إطار قانوني جديد بالنسبة لمخططات التهيئة وحماية المدن العتيقة.

• تعزيز قدرات مهنيي تأهيل المدن العتيقة، ودعم تنفيذ برامج التأهيل والترميم في احترام تام لقوانين التعمير الخاصة بهذه الفضاءات الحضرية العريقة، التي تمثل رمز التجذر التاريخي للأمة المغربية.

• تعزيز الترسانة القانونية والوسائل المالية المخصصة للمحافظة على التراث المعماري الوطني.

A man with a beard and a young girl with long dark hair are sitting at a table. They are both smiling and looking down at a large, rectangular object on the table. The object has a rough, textured surface with various colors including brown, orange, and white. The man is wearing a light brown polo shirt, and the girl is wearing a dark sleeveless top. The background is a plain, light-colored wall.

من أجل توفير عرض سكني جديد
يكفل الإدماج والكرامة للمواطنين

- تسهيل وتبسيط مساطر استصدار التراخيص، وتسريع مراحل تسلمها (رخصة السكن، شهادة المطابقة)، وذلك من خلال تطوير المنصات الرقمية مثل Rokhsa.ma.
- إعطاء الأولوية للعمليات المندمجة للقضاء على السكن غير اللائق، مع استدماج التجهيزات الاجتماعية وفضاءات الترفيه والألعاب فيها بشكل منهجي.
- خلق مساعدات جديدة موجهة لسكان الدور الآيلة للسقوط.
- مواصلة تشجيع العرض الخاص بالسكن منخفض التكلفة، باعتباره المنتج الوحيد الموجه للفئات المحرومة.
- وضع مخطط خاص بتحسين إطار عيش ساكنة المناطق الحساسة (الجبال، الواحات، السواحل...)، وتوطيد مقاومتهم في وجه التقلبات المناخية.
- فرض عرض سكني مشجّع للاختلاط الاجتماعي في كل برامج الإسكان.
- القيام بإصلاح للقانون 66.12 الصادر بتاريخ 25 غشت 2016، المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء، في اتجاه تعزيز الطابع الردعي للعقوبات المالية والسالبة للحرية.
- التأثير على معدلات الفائدة البنكية وتخفيض نسب الرسوم العقارية المرتبطة بالولوج إلى الملكية (المحافظة العقارية، رسوم التسجيل...) بغية تحفيز الطلب.



التزاماتنا :

من أجل دعم انفتاح الشباب المغربي و صون كرامة
المسنين الذين لا يتوفرون على دخل

**إن مسألة وضع سياسة عمومية خاصة بالشباب،
يجب أن تكون أولوية وطنية.**

- من أجل إدماج أفضل للشباب في الحياة المهنية.
- من أجل شباب قروي مندمج ومُدْمَج اقتصاديا.
- من أجل الانفتاح الفردي والجماعي للشباب.
- من أجل صون كرامة المسنين الذين لا يتوفرون على دخل.

تكشف إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عن أرقام مقلقة حول وضعية الشباب المغربي، الذي يعاني من الهشاشة والتخبط في مشاكل التكوين والصحة والبطالة والإقصاء بكل أشكاله، إضافة إلى العنف المعنوي والمادي وعدم القدرة على الانخراط في دينامية اجتماعية واقتصادية مستدامة، بسبب عدم نجاعة العمل الحكومي.

وبالنسبة لحزب الأصالة والمعاصرة، فإن مسألة وضع سياسة عمومية خاصة بالشباب أصبحت تكتسي طابع الأولوية الوطنية من أجل أن نضمن لشبابنا:

الحماية الاجتماعية.

التكوين الجيد.

عرضا ثقافيا ورياضيا متنوعا يقوم على أساس القرب، ويكون متاحا ومجانا.

دعما تقنيا من أجل تقوية قابليتهم للتشغيل.

دواكمة تقنية ومالية بهدف دعم مشاريعهم المقاولاتية.

إطارا يشجع المشاركة المواطنة وإشراك الشباب في تدبير الشأن العام.

الحماية الاجتماعية.

لذلك، يعتبر حزب الأصالة والمعاصرة أنه من واجب الحكومة القادمة، أن تعالج قضية الشباب المغربي في إطار رؤية شمولية، بعيدا عن منطق التشتت القطاعي. وفي هذا الصدد، يلتزم حزبا بأن يقدم في 2022 الخطة الوطنية للشباب (2022-2032)، التي تتضمن سلسلة من التدابير الرامية للإدماج الاجتماعي والثقافي والتربوي والاقتصادي للشباب، كهدف استراتيجي أساسي من أجل تنمية الرأس المال البشري لبلادنا.

من أجل إدماج أفضل للشباب
في الحياة المهنية.



• تعميم التغطية الاجتماعية وإعطاء الأولوية للولوج إلى الخدمات الصحية لجميع الشباب بحلول سنة 2025.

• تطوير العرض الخاص بالدورات التدريبية المهنية للشباب، وفرص الإدماج المهني عبر التعلم التناوبي بين المدرسة والمقولة.

• إحداث منحة تدريب شهرية قيمتها 1500 درهم، تعطى لمدة ستة أشهر لكل الشباب الحاصلين على شواهد جامعية وخريجي مراكز التكوين التقني.

• تحويل منحة التدريب إلى منحة عمل لستة أشهر إضافية بالنسبة لكل الشباب الموظف بعد التدريب.

• إحداث نظام لدعم خلق المقاولات الصغيرة جدا من طرف الشباب، يشمل منح قرض بدون فائدة بقيمة 150 ألف درهم، يسدد على سبع سنوات، شريطة متابعة تكوين مستمر في مجال ريادة الأعمال لمدة أربعة أشهر.

• إنشاء خدمة مدنية تطوعية لفائدة الشباب، موجهة نحو الانخراط في المجتمع المدني حول مواضيع تربية واجتماعية وثقافية ورياضية ومقاولاتية أو تتبع للسياسات العمومية.

من أجل شباب قروي مندمج ومُدمَج اقتصاديا

- دعم دمج الشباب القروي من خلال تطوير عرض للتكوين التقني للقرب، في مجالات الفلاحة والتنمية المستدامة والاقتصاد الاجتماعي والتضامني والسياحة القروية وتثمين المنتجات المحلية.
- تطوير فروع للتعليم المهني في الثانويات القروية.
- دعم عرض البنيات الإيوائية (الداخليات) في الإعداديات والثانويات القروية.
- تطوير النقل المدرسي في الوسط القروي، من أجل دعم تـمدرس الشباب القروي في أسلاك التعليم الثانوي.
- ضمان مجانية النقل المدرسي بالنسبة لأطفال الأسر المسجلة في السجل الاجتماعي الموحد.



من أجل الانفتاح الفردي والجماعي للشباب

- مواكبة الشباب لتقليل مخاطر الاضطرابات النفسية، عن طريق إنشاء خلايا للاستماع والتتبع.
- إقامة شراكات مع الجمعيات المتخصصة في تكوين الشباب ذوي صعوبات التعلم أو صعوبات مرتبطة بالإعاقة.
- إعادة تنشيط عمل دور الشباب والثقافة من خلال تكييف برامجها مع توقعات الشباب، والاستثمار في إنشاء فضاءات للتكوين ومنصات تواصل رقمية.
- تقوية البنية التحتية لملاعب القرب الرياضية.



من أجل صون كرامة المسنين الذين لا يتوفرون على دخل

- إقرار حد أدنى لدخل الكرامة (على الأقل 50% من الحد الأدنى للأجور) وتخصيصه للأشخاص الذين بلغوا سن التقاعد ولا يتوفرون على أي دخل مادي، مع تمكينهم من الاستفادة من التأمين الإجباري عن المرض دون الحاجة إلى دفع أية مساهمة.



التزاماتنا : إطلاق ديناميكية يقطاعية مسنودة بسياسات خاصة

فلاحة تضمن الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية

- من أجل فلاحة متخصصة وهوية مجالية فلاحية متطورة.
- من أجل الاستغلال العقلاني والمسؤول للموارد المائية.
- من أجل توفير الدعم للاستثمار الزراعي وإرساء نظام للمساعدات المتجدد والمُنصفة.

وضع الفلاحة في قلب السياسة الاقتصادية الفلاحية من أجل ازدهار الاقتصاد ككل وتحسين الرفاه الاقتصادي للفئات ذات الدخل المنخفض.

تعد الفلاحة قطاعا استراتيجيا بالنسبة للاقتصاد الوطني، بالنظر لدورها في توفير التشغيل ومكافحة الفقر والهشاشة الاجتماعية. ويضطلع القطاع الفلاحي أيضا بدور أساسي في الحفاظ على توازنات المجتمع القروي. غير أن فلاحتنا لم تتمكن من تجميع القدرات التنموية الحقيقية، ولا من أن تتحرر من الحلقات المفرغة لانعدام الاستدامة وضعف النمو ونقص الابتكار وعدم كفاية الرأسمال والفقر القروي والتصر وتدهور الموارد المائية إضافة إلى هشاشتها أمام موجات الجفاف، إلخ. وبالتالي فإن القطاع الفلاحي سيظل عاجزا عن رفع التحديات المتعددة التي يواجهها، في غياب الإرادة السياسية لوضع استراتيجيات عمومية ملائمة للقطاع.

لرفع هذه تحديات التي يواجهها قطاع الفلاحة، يقترح حزب الأصالة والمعاصرة ميثاقا فلاحيا وقرويا جديدا، سيتمحور حول :

التدبير التفاعلي للموارد الطبيعية.

تنويع الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالفلاحة.

تعبئة جميع الفاعلين الترابيين وتحميلهم المسؤولية.

إعادة تأهيل الموارد البشرية للقطاع.

من أجل استغلال عقلائي
ومسؤول للموارد المائية

• إحداه برنامج مساعدات لدعم الزراعات الجديدة الأكثر تنافسية، مع تدبير عقلائي للماء وتعزيز تأهيل الري على أوسع نطاق.

• تعميم استعمال أنماط السقي المسؤولة بيئيا، والتي ستمكن من اقتصاد الماء بنسب تتراوح ما بين 20% إلى 50%، والتي ستتج عنها مردودية غير مباشرة مهمة، خاصة فيما يتعلق بانخفاض الفاتورة الطاقة الناتجة عن ضخ المياه من الفرشة المائية، ومراقبة أفضل للأعشاب الضارة، وتحسين الطرق التقنية المستعملة، وخفض مدد السقي، إلخ.

• دعم المردودية من خلال توفير السقي التكميلي للمنتجات البورية التي تعتمد على المطر، والذي سيمكن من جلب مياه إضافية في حالات ضعف التساقطات المطرية. سيمكن هذا السقي التكميلي المقدر بنحو 100 ملم في السنة، من توفير حد أدنى من المردودية للفلاحين الصغار والمتوسطين، وبالتالي، زيادة ملحوظة في دخلهم.

• تعزيز برامج التكوين والتحسيس حول التقنيات الجديدة من أجل زراعة مسؤولة بيئيا، خاصة تهمين المياه والتربة، والتكوين على أنماط صناعية وتجارية جديدة.

من أجل دعم الاستثمار الفلاحي وإرساء نظام مساعداً متجددة ومُنصفة



- تقوية الموارد البشرية في القطاع الفلاحي من خلال دعم محاربة الأمية وتنشيط العرض العمومي الخاص بالتكوين التقني.
- تشجيع مختلف الهيئات المستعدة للانخراط في تحسين النماذج الفلاحية (التطوير، تأمين العقار، الولوج للقروض البنكية، توفير الاستشارة للمشاريع الشبابية)، واقتراح حلول على المقاس، تتلاءم مع طبيعة النشاط الفلاحي.
- إحداث قرض «انطلاقة الفلاحين» مع تبسيط المساطر، وتحمل تكاليف الملف، وتوفير المواكبة التقنية عبر هيئة محلية مخصصة لهذا الغرض.
- دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وسلاسل القيمة الواعدة على مستوى المجالات الترابية، من خلال الدعم المالي المخصص للتعاونيات.
- دعم المشاريع الفلاحية الصغرى للشباب القروي الباحث عن عمل، عبر توفير الدعم التقني والمساعدة المالية في شكل قروض بدون فائدة، تتراوح قيمتها بين 50.000 و100.000 درهم، ممنوحة لأجل يمتد على خمس سنوات.
- تعزيز برامج مكافحة التصحر وتدهور الغطاء الغابوي وحماية المساحات الزراعية في المناطق الجافة أو التي تعاني من انجراف التربة.
- دعم الاستغلاليات الفلاحية الصغرى والمتوسطة من أجل المحافظة على التوازنات الاجتماعية، وتشجيع انتقال المعارف الزراعية بين الأجيال ومكافحة هجرة الشباب القروي إلى المدن.

من أجل توفير الدعم للاستثمار
الزراعي وإرساء نظام متجدد
ومُنصف للمساعدات

- تعزيز الموارد البشرية في القطاع الفلاحي من خلال دعم محاربة الأمية وتنشيط الجهاز العمومي للتكوين التقني.
- تشجيع مختلف المنظمات المستعدة للانخراط في تحسين الأنماط الزراعية (التطوير، الأمن العقاري، الولوج للقروض البنكية، توفير الاستشارة للمشاريع الشبابية)، واقتراح حلول على المقاس في مختلف مجالات النشاط.
- إحداث قرض «انطلاقة الفلاح» مع تبسيط الإجراءات، وتحمل تكاليف الملف، وتوفير المواكبة التقنية عبر هيئة محلية خاصة.
- دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وسلاسل القيمة الواعدة على مستوى المجالات الترابية، من خلال الدعم المالي المخصص للتعاونيات.
- دعم المشاريع الفلاحية الصغيرة للشباب القروي الباحث عن عمل، عبر توفير المساعدة التقنية والدعم المالي في شكل قروض بدون فائدة، تتراوح قيمتها بين 50.000 و100.000 درهم، ممنوحة لأجل يمتد على خمس سنوات.
- تعزيز برامج مكافحة التصحر وتدهور الغطاء الغابوي وحماية المساحات الزراعية في المناطق الجافة أو التي تعاني من انجراف التربة.
- دعم الضيعات الصغرى والمتوسطة من أجل المحافظة على التوازنات الاجتماعية، وتشجيع انتقال المعارف الزراعية بين الأجيال ومكافحة هجرة الشباب القروي إلى المدن.



التزاماتنا : إطلاق دينامية بقطاعية مصنوعة بسياسات خاصة

صناعة كفيلة بتحقيق نمو قوي ومُستدام

- نحو صناعة وطنية حديثة وقادرة على المنافسة دوليا.
- من أجل طموح صناعي جديد قائم على التحول الرقمي والابتكار.
- نحو تطوير صناعة ذكية تدعمها أقطاب جهوية تنافسية.



لا يسمح النموذج الصناعي المغربي الحالي بتحقيق نمو قوي ومستدام قادر على خلق الثروة وتوفير الشغل وتمكين بلادنا من الانضمام إلى كوكبة الدول الصاعدة.

ويرى حزب الأصالة والمعاصرة، أن إقلاع المغرب يفترض اعتماد سياسات عمومية إرادية في المجال الصناعي. وأن على الدولة أن تعتمد استراتيجية واضحة لتنمية هذا القطاع وتضطلع بدورها كفاعل مباشر ونشط في الاستثمارات الصناعية الاستراتيجية وكذلك في الإنتاج والتصدير، وفي مجالات الابتكار والبحث والتنمية.

بهذا الصدد، يتمحور البرنامج الانتخابي للأصالة والمعاصرة حول العناصر التالية :

وضع القطاع الإنتاجي على رأس الأولويات.

انتهاج سياسة إرادية في مجال التصنيع.

التصريف الجهوي للسياسة الصناعية الوطنية، من خلال إحداث أقطاب تنافسية جهوية واعتماد مقتضيات جبائية محفزة.

نحو صناعة وطنية حديثة وقادرة على المنافسة دوليا

• توجيه الموارد العمومية نحو الاستثمارات المنتجة المرتبطة باقتناء وتملك التكنولوجيا اللازمة لتنمية الصناعات المستقبلية.

• تحديد الفروع الصناعية التي تكتسي طابع الأولوية على أساس المعايير التالية: وفرة المواد الأولية و/أو المهارات، دراسة حاجيات السوق المحلية (استبدال الواردات)، القيمة المضافة المرتقبة، نسب اندماج التكنولوجيا والتشغيل والتنافسية الدولية.

• الاستثمار، إما بشكل منفرد أم في إطار شراكة مع القطاع الخاص الوطني أو الدولي، في القطاعات الاستراتيجية السيادية مثل الصناعات الغذائية، صناعة الأدوية والتجهيزات الطبية، صناعة الأسلحة، تكنولوجيا المعلومات، إلخ.



من أجل طموح صناعي جديد
قائم على التحول الرقمي والابتكار

- تحفيز الاستثمار الخاص عبر توفير الوعاء العقاري والمحلّات الصناعية بأسعار تنافسية، ووضع آليات تمويل ملائمة لكل نوع من أنواع النشاط الصناعي، وسن تدابير جبائية تحفيزية، وتوفير حماية جمركية مناسبة، وموارد بشرية ذات جودة، لفائدة المستثمرين الخواص الوطنيين والدوليين.

- توفير المواكبة القطاعية للصناعات التاريخية للمغرب (النسيج والجلد، الصناعات الغذائية، الصناعات الميكانيكية والمعدنية، الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية)، وذلك من أجل تقوية تنافسيّتها، وتحقيق اندماجها، والرفع من قيمتها المضافة، والاستثمار في الابتكار والبحث والتطوير، وإدراج وسائل وإمكانيات الثورة الصناعية الرابعة 4.0 في وحداتها الصناعية.

- تبني استراتيجية لنقل التكنولوجيا في مجال المهن العالمية للمغرب (السيارات، الطيران، الإلكترونيات، والأوفشورينغ)، من خلال إشراك الرأسمال المغربي العمومي و/أو الخاص، والاستثمار في البحث والتطوير في هذه القطاعات، وإشراك العلامات الكبرى الموجودة في المغرب في إطار عقود برامج.

نحو تطوير صناعة ذكية تدعمها أقطاب جهوية تنافسية

- الاستثمار في التكنولوجيات الجديدة المستقبلية والتحول نحو نموذج جديد للمصنع المرتبط بالشبكات والمستقل (الذكاء الاصطناعي، الروبوتات، الطباعة ثلاثية الأبعاد، تكنولوجيا النانو، التكنولوجيا الحيوية، إلخ).
- الاستثمار في الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق القادرين، بفضل استثمارات متلائمة، على خلق الثروة ومناصب الشغل المؤهلة.
- إنشاء أقطاب جهوية للتنافسية في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص، تشمل الجماعات الترابية والجامعات المنخرطة في تنمية جهاتها للدفع بالإبداع والابتكار.
- خلق وكالة للتنمية الصناعية ومواكبة القطاع الخاص (مكتب التنمية الصناعية، نسخة 2021).
- إنشاء بنوك جهوية للتنمية، تعلم على التدخل بالموازاة صندوق محمد السادس للاستثمار، للرفع من مساهمة الدولة في المشاريع الصناعية الاستراتيجية.

أقطاب التنافسية الجهوية المقترحة :

يقترح حزب الأصالة والمعاصرة العمل من أجل تحقيق التقارب والإلتقائية بين المنظومات الصناعية القطاعية التي تم إطلاقها عبر مخطط التسريع الصناعي، لتتلاءم مع تحديات الثورة الصناعية الرابعة والتوجه نحو القطاعات الابتكارية ذات المحتوى التكنولوجي والمعرفي المكثف.



قطب جهة الرباط-سلا-القنيطرة

خلق قطب للتنافسية في مجالات هندسة البرمجيات والاتصالات والتكنولوجيات المتقدمة للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا النانو والتكنولوجيا الحيوية، وذلك حول نسيج كبريات مدارس الهندسة ومراكز البحث في الجهة، بالإضافة إلى دعم الشراكات مع كبار الفاعلين الخواص والصناعات مرتفعة الأداء.

سيكون لهذا القطب مكونه الأكاديمي، مع فروعته في التميز في هذه المجالات من البحث والتطوير التطبيقي، ومكون تسمين البحث (حاضنات ومسرعات المقاولات الناشئة، مشاتل المقاولات، مركز نقل التكنولوجيات)، ومختبراته لإنشاء النماذج الأولية والاختبارات.

قطب جهة سوس-ماسة

قطب للتنافسية حول الاقتصاد الأزرق (الصيد، تربية الأحياء المائية، تحلية المياه، علم المحيطات، الطاقة البحرية).

قطب طنجة-تطوان-الحسيمة

قطب للتنافسية حول سيارة المستقبل والمهن المتصلة بها: إلكترونية، ميكانيكية، استهلاك الطاقة الكهربائية (الذكاء الاصطناعي، التشفير، الربط، الوايرلس، إلخ)، وصناعة الروبوتات.

قطب جهة فاس-مكناس

قطب للتنافسية حول زراعة المستقبل والاقتصاد الأخضر وتسمين المنتجات الزراعية للجهة عبر تطوير الصناعة الغذائية الموجهة للتصدير.

قطب جهة بني ملال-خنيفرة

يمكن أن تحتضن هذه المنطقة قطبًا تنافسيًا حول إنتاج سكر الشمندر على المستوى الزراعي وعلى مستوى المعالجة الصناعية.

قطب جهة درعة-تافيلالت

تطوير قطب للتنافسية حول موضوعة تكنولوجيات الطاقة الشمسية.

قطب جهة الدار البيضاء-سطات

يتكون من عدة أقطاب متخصصة:

- قطب الطيران على مستوى «ميدبارك»، والذي سيتمحور حول قطاعات المجمعات الميكانيكية والمواد المركبة.
- قطب للتنافسية في قطاع النسيج من أجل تطوير صناعات الأنسجة التقنية والأنسجة المتصل بالشبكات.
- أقطاب أخرى للتنافسية، تقوم على أساس المنظومات الصناعية التي تم إطلاقها مثل الإلكترونيات والبلاستيك وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلخ.

قطب جهة مراكش-آسفي

قطب للتنافسية متخصص في مجال الماء، يمكنه أن يتحول إلى عامل محدد للبقاء وللتنافسية في المستقبل وفي معالجة إشكالية السقي في المناطق القاحلة.

قطب جهة كلميم-وادي نون

قطب للترويج للمنتجات المعدة في الجهة.

قطب جهة الداخلة-وادي الذهب

على مستوى الداخلة

قطب تنافسي للترويج لمنتجات الصيد البحري.

قطب الجهة الشرقية

على مستوى قطب الصناعات الزراعية بركان:

تطوير قطب تنافسي للترويج للحمضيات، من أجل جذب المزيد من القيمة المضافة على المستوى المحلي بدلاً من الاستمرار في تصدير الحمضيات دون تثمينها.
على مستوى مدينة وجدة، داخل كلية العلوم:
إطلاق قطب حول تثمين معادن المنطقة: البارييت، الرصاص والزنك باستخدام الطاقات المتجددة التي يمكن أن تساعد في جعل هذه القطاعات قادرة على التنافسية.

قطب جهة العيون-الساقية الحمراء

على مستوى طرفاية

قطب تنافسي حول التقنيات المستخدمة في طاقة الرياح.

على مستوى العيون

بالتعاون مع المكتب الشريف للفوسفات، الذي يخطط لمشروع قطب خاصة بالفوسفات ومشتقاته، والذي يمكن أن يضم أيضاً فرعاً لتحلية المياه باستخدام الطاقة الشمسية.



التزاماتنا : من أجل ديناميكية قطاعية مستنودة بسياسات خاصة

خُطة لإنقاذ وإنعاش قطاع السياحة

- من أجل عرض سياحي وطني متجدد وملائم لمتطلبات الزبناء المحليين والدوليين
- من أجل سياحة خاصة ومسؤولة

يحتل قطاع السياحة مكانة هامة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. فهو يشغل بشكل مباشر وغير مباشر ما يقرب من مليوني شخص. لكن على الرغم من وزنه الاقتصادي والاجتماعي، فإن القطاع يعاني من عدة عوامل تتضافر لتضعفه وتؤثر على القطاعات المرتبطة به (الصناعة التقليدية، النقل الجوي والطرق، إلخ). زيادة على ذلك، فإن جائحة كورونا كشفت بوضوح مكامن الضعف البنيوية للقطاع.

لا بد إذن من تدخل مستعجل للتخفيف من الخسائر المتكبّدة، وتفادي تداعيات عكسية بالنسبة لمقاولات القطاع. لذلك يتوخى حزب الأصالة والمعاصرة ما يلي:

مواكبة الفاعلين حفاظا على مناصب الشغل

معاودة إطلاق الطلب، الوطني والدولي، بهدف منح الفاعلين في القطاع رؤية واضحة على المدى القصير والمتوسط

ولهذه الغاية، نقتح خطة إنعاش للقطاع تتضمن إجراءات مستعجلة يتم تنفيذها على المدى القصير جدًا، بالإضافة إلى إجراءات يمتد نطاقها على المديين المتوسط والطويل.

من أجل عرض سياحي وطني متعدد ومتلائم
مع انتظارات الزبناء المحليين والدوليين



- وضع استراتيجية تسمح للمنظومة السياحية بالتكيف مع المعطيات الجديدة لما بعد مرحلة «كورونا»، مع الأخذ في الاعتبار الحماية الصحية والاستدامة البيئية والدمج الاجتماعي.
- اقتراح عروض جديدة جذابة، من أجل تشجيع المغاربة على استهلاك المنتج السياحي الوطني بشكل متزايد، مع العمل على إعادة كسب ثقة المواطنين الذين تجتذبهم الرحلات إلى الخارج.
- إطلاق عروض خاصة بالسياح الأجانب مع تخفيضات تصل إلى 10 في المائة على الأقل عن كل حجز مباشر في المؤسسات الفندقية المغربية، دون المرور عبر المنصات الإلكترونية العالمية الخاصة بالحجز.
- إطلاق مخطط إعادة هيكلة لكل وجهة سياحية، حتى يتم الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل جهة (المنتج/ نوع السوق المستهدف) وتوحيد الخدمة بالنسبة للسياح الأجانب والمغاربة.
- دعم فاعلي القطاع لتعميم رقمنة التسويق والترويج التجاري للوجهات السياحية.




من أجل سياحة خاصة ومسؤولة

• تعزيز جاذبية الوجهات السياحية المغربية الكبرى، خاصة مراكش وأكادير، والتفكير في سبل تطوير وجهات أخرى:

- دعم تموقع مراكش كمدينة ذكية في احترام للمعايير البيئية؛
- إعادة التفكير في المنتج السياحي لأكادير وتنشيط صورتها؛
- تقوية العرض بالنسبة للوجهات السياحية الحضرية ذات الزيارات السريعة (city-Break): نموذج قطب فاس-مكناس وطنجة.

تدابير لصالح الشركات السياحية في وضعية صعبة

- وضع إطار عمل للتشاور والمراقبة والحوكمة المختلطة (الدولة - الأقاليم - الاتحاد العام لاتحاد الأعمال والسياحة المغربي) لتوجيه الجهود العامة لدعم الاقتصاد والأعمال في هذا القطاع.
- إعادة جدولة دفع الضرائب المستحقة في نهاية عام 2021 على مدى خمس سنوات مع تأجيل لمدة عام واحد.



التزاماتنا : إطلاق ديناميكية يقطاعية مسنودة بسياسات خاصة

تطوير الإمكانيات الوطنية في مجال الطاقات المتجددة لخفض التكاليف وضمان الأمن الطاقوي لبلدنا

- من أجل انتقال طاقي مبني على تطوير الإمكانيات الوطنية في مجال الطاقات المتجددة.
- من أجل تدبير ناجع ومقنن لقطاع المحروقات.



يعاني الاقتصاد الوطني بشكل بالغ من تبعية المغرب للخارج على مستوى تزويده بالطاقة، وهو ما يؤثر بحدّة على المؤشرات الماكرواقتصادية (الميزان التجاري، توازن المالية العمومية، إلخ).

وزيادة على مسألة التزود والكلفة، فإن الرهانات البيئية بدورها تعرف تناميا مستمرا، مما يفرض على بلادنا تبني سياسة طاقة مسؤولة ومستدامة. كما على المغرب، في إطار دينامية التنافسية والاستقلال الطاقوي، الشروع في إصلاح القطاع، من خلال اتخاذ حزمة من التدابير لضمان الأمن الطاقوي لبلادنا.

في هذا الإطار، يلتزم حزب الأصالة والمعاصرة بتطوير الحصة التي تساهم بها الطاقات المتجددة في استهلاك الطاقة، وضبط وتقنين القطاع واستئناف نشاط مصفاة «سامير».

من أجل انتقال طاقي مبني على تطوير الإمكانيات الوطنية في مجال الطاقات المتجددة

- إطلاق مخطط وطني لتعميم استعمال الطاقات المتجددة.
- إرساء نظام مكافآت لدعم التحول الطاقي من أجل تشجيع المنتجين الصناعيين والأسر على الانتقال إلى الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية والهوائية).
- تشجيع المنتجين الصناعيين والفلاحين والخواص، على إرساء أنظمة للإنتاج الذاتي للطاقة، والسماح بتمكين إعادة حقن الطاقات المنتجة ذاتيا في الشبكة العمومية لتوزيع الكهرباء.
- دعم إنتاج الكهرباء المنخفضة الكربون لتلبية حاجيات الصناعة، السكن، السياحة، تحلية مياه البحر، إعادة تدوير الماء، والإدارات العمومية.



من أجل إدارة ناجعة ومقننة لقطاع المحروقات

- تطوير عرض شامل للمحروقات البديلة: الوقود العضوي، الغاز الطبيعي، الغاز الطبيعي المسال، الغاز الطبيعي المضغوط، غاز البروبان، الهيدروجين.
- دعم تطوير شبكات النقل العمومي الكهربائي (صناعة السيارات، النقل الحضري...).
- إعادة إطلاق مصفاة «سامير» لتأمين نشاط التكرير والتخزين في المغرب، وبالتالي تقوية الاستقلال الطاقوي لبلادنا.
- خلق هيئة تنظيمية جديدة للهيدروكربونات، تكون مسؤولة عن تقنين هوامش الربح ومكافحة حالات الاحتكار.

التزاماتنا :

تحسين وتحديث الحكامة من أجل ترشيد السياسات العمومية

تحسين الحكامة

- من أجل حكمة شفافة وحديثة.
- نحو إعادة تنظيم الوظيفة العمومية والتطوير العقلاني لاستثمارات الدولة.
- نحو تحسين أداء المقاولات والمؤسسات العمومية.

تم تكريس الفصل الأول من دستور المملكة المغربية للحكمة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة، باعتبارهما مبدئين أساسيين، يحكمان تدبير الشأن العام في بلادنا. على الرغم من ذلك، لم تتمكن الأغلبية الحكومية يوما من مكافحة سوء الإدارة والفساد وسوء تدبير المال العام، وهو ما فوت على بلادنا فرصا هائلة للتنمية وتحقيق معدلات نمو قوية.

إضافة إلى ذلك، عند قراءة الميزانية العامة للدولة، تُدرك أن موارد بلادنا محدودة مقارنة مع تطلعاتها وإكراهاتها وانتظارات المواطنين. يُعزى هذا الوضع إلى كون قطاع المقاولات العمومية، الذي ما زال معتمدا كليا على الدولة (إذ لا زال يستفيد سنويا من تحويلات من ميزانية الدولة لفائدته تناهز 33 مليار درهم)، يحقق مردودية ضعيفة: مجموع الأرباح التي تحصلها الخزينة العامة سنويا من هذا القطاع لا يكاد يتعدى 5 مليارات درهم.

بهذا الصدد، يعتزم حزب الأصالة والمعاصرة :

عصرنة حكمة السياسات العمومية

جعل المحاسبة رافعة لتحسين أداء تدبير القطاع العام

التوجيه والتدبير الأمثل لنفقات الاستثمار العمومي للدولة

رد الاعتبار لوظيفة التخطيط

إعادة هيكلة المالية العمومية

تسريع مسلسل إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الذي تم إطلاقه بتوجيهات ملكية سامية

من أجل حكمة شفافة وحديثة



- إطلاق مخطط وطني لعصرنة القطاع العام، بالاعتماد على روافع الرقمنة، ومراجعة اختصاصات ومهام الإدارات والمؤسسات العمومية.
- تنفيذ مخطط وطني لتعميم الربط بالإنترنت عالي السرعة، على كامل التراب الوطني.
- تعزيز الآلية الوطنية للمحاسبة وتوسيعها لتشمل الجوانب المتعلقة بنجاعة وفعالية العمل العمومي. لا أحد يستطيع إنكار أن سوء التسيير في القطاع العام يحرم بلدنا من فرص هائلة في التنمية.
- من أجل مكافحة الغش، وضع معايير موضوعية للتفعيل المنهجي للعقوبات المنصوص عليها في القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية.
- مراجعة نصوص الهيئات الرقابية وقواعد عملها وتفويض الصلاحيات، ما يسمح بمكافحة فعالة للمنافسة غير النزيهة والتواطؤ وتضارب المصالح.
- وضع الإطار المرجعي لتأطير السياسات العمومية من أجل المزيد من التناغم والإلتقائية.
- إحداث وكالة جديدة، تابعة لرئاسة الحكومة، مكلفة بالتخطيط الاستراتيجي وتقييم السياسات العمومية والمشاريع الكبرى للاستثمارات العمومية.

نحو إعادة هيكلة الوظيفة العمومية وتنمية رشيدة لاستثمارات الدولة

- مراجعة نظام الوظيفة العمومية من أجل مكافأة الكفاءة وتشجيع الابتكار وثقافة النتائج.
- مراجعة الإطار المرجعي لميزانية الدولة من أجل شفافية أكبر للحسابات العمومية.
- عقلنة استثمارات الدولة والجماعات الترابية، عبر ترشيد تصنيف الأولوية في المشاريع على أساس معايير الأثر والقيمة المضافة الحقيقية، من أجل ترشيد أمثل للنفقات العمومية سواء عند الاستثمار أو عند التسيير.
- توجيه الاستثمار العمومي نحو البحث العلمي ودعم الابتكار وتنمية المهن الجديدة.

نحو تحسين أداء المقاولات والمؤسسات العمومية

- تسريع إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وإحداث لجنة قيادة مؤقتة على مستوى كل تجمع مقاولاتي مستهدف، من أجل بلوغ الأهداف المتوقعة من إعادة الهيكلة.
- مراجعة عقد البرنامج الخاص بكل مقاول ومؤسسة عمومية، لجعله متناغما مع رؤية التجمع المقاولاتي التي يُفترض أن تنضوي تحته.
- تعيين حاملي الشهادات العليا في المناصب العليا والإدارية لهذه الشركات، ما يوفر لهم إطارا جذابا للتعويض، مع وضع نظام دوري يسمح بتقييمهم، من خلال توقيع عقد برنامج يحدد الأهداف المُراد تحقيقها عند تعيينهم.

التزاماتنا :

تعبئة مداخل الدولة للحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكبرى

الرفع من القدرة على تعبئة المداخل الجبائية

- من أجل نظام جبائي شفاف ومنصف.
- الحد من الظلم الاجتماعي (من أجل الانخراط في النظام الضريبي)، من خلال تضريب تصاعدي وأكثر تحفيزا.
- من أجل وقاية أفضل من الاحتيال والتهرب الضريبيين.



يفترض في الضرائب أن تلعب دورا حاسما في النهوض بالاقتصاد الوطني. غير أن النموذج الجبائي المعتمد في المغرب، وباستثناء مساهمته في تغطية النفقات العمومية العادية، لم يمكن من تحفيز الاستثمار المنتج، الذي يخلق القيمة المضافة ومناصب الشغل، فضلا عن أنه لم يساهم في التخفيف من التفاوتات وتقوية العدالة والتماسك الاجتماعيين.

من جهة ثانية، فإن المستوى المسجل للمداخيل الضريبية المحصلة، مقارنة مع قدرة المغرب القصوى للحصول الجبائي، يبرز فارقا يقدر متوسطه السنوي بنحو 6,7 نقطة من الناتج الداخلي الخام للبلاد. ويمثل هذا الفارق خسارة يمكن لبلدنا استدراكها بفضل الإصلاح الضريبي وتعزيز فعالية ونجاعة إدارة الضرائب.

من أجل نظام جبائي شفاف ومنصف

• بهدف إرساء سياسة ضريبية عادلة ومُنصفة، يجب تحويل مديرية التشريعات الضريبية إلى هيئة مستقلة عن المديرية العامة للضرائب، وجعلها تحت الإشراف المباشر لرئيس الحكومة. ومن شأن هذه الهيئة الجديدة أن تضطلع بمهمة مراقبة وتقييم التحفيزات والإعفاءات الضريبية، فضلا عن المصادقة على التفسيرات القانونية الصادرة عن المديرية العامة للضرائب.

الحد من الظلم الاجتماعي (من أجل الانخراط في النظام الضريبي)، من خلال تضريب تصاعدي وأكثر تحفيزاً.

- رفع سقف الدخل المُعفى من ضريبة المساهمة التضامنية، من 30 إلى 36 ألف درهم، بغرض الرفع من القدرة الشرائية.
- تبني خصم ضريبي على الحد الأدنى المفروض على الضريبة على الدخل، بمبلغ يعادل الحد الأدنى للأجور، بالنسبة للأجر الذي لا يتجاوز 12 ألف درهم، في حال ما إذا كان الزوج(ة) بدون عمل.
- الحفاظ على الاستثناءات الضريبية الموجهة لتشجيع القطاعات الإنتاجية، مع إقامة نظام لتقييم النتائج المنتظرة لكل تدبير جديد قبل تبنيه، ووضع آلية للتقييم البعدي، يتم على أساسها اتخاذ قرار المحافظة على الإجراءات المتخذة أو إلغاؤها.
- خفض الضريبة على المقاولات بالنسبة للاستثمارات في القطاعات ذات الأولوية والاستراتيجية بالنسبة لبلادنا.



من أجل وقاية أفضل من الاحتيال
والتهرب الضريبيين



- من أجل مكافحة التهرب الضريبي الذي تمارسه بعض المقاولات، لا بد من وضع نظام للتضريب على أساس الأرباح الموحدة «الإدماج الضريبي للأرباح»، دون الأخذ بعين الاعتبار العجز الجبائي للفروع الذي يبقى قابلاً للخصم من أرباحها المستقبلية.
- من أجل تحقيق شفافية ضريبية، لا بد من إلزام الأشخاص الذاتيين بواجب التصريح السنوي بالممتلكات مع الإدلاء بكل الإثباتات المتعلقة بأداء الضرائب.
- لمحاربة الاحتيال الضريبي، لا بد من تفعيل المقتضيات الجزية المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب، ورفع العقوبة السجينة إلى خمس سنوات في حالة العود ووفقاً لخطورة الاحتيال.

أولوياتكم... التزاماتنا

أقوياء بقيمنا التضامنية وبالتزامنا،

أقوياء بإرادتنا لاقتراح تغيير حقيقي على المغاربة،

أقوياء بتأكدنا أنه لا يمكن أن يكون هناك مغرب بسرعتين، يزداد فيه الفقراء فقراً بينما يراكم فيه الأغنياء الثروة باستمرار،

أقوياء بإصرارنا على جعل المغرب وطن يتمتع فيه الجميع برغد العيش،

أقوياء بعزمنا على التفكير أولاً وقبل كل شيء، في المواطنين والمواطنات، أينما كانوا وأيا كانوا،

ولأنه ليس لدينا خيار آخر سوى المضي قدماً وبسرعة،

ولأنه يجب علينا التحرك دوماً وطوال الوقت، من أجل ضمان حياة أفضل دون ديمقراطية وهمية ووعود كاذبة،

فإننا نتعهد ونلتزم علناً بتبني وتنفيذ الأولويات الـ 9 التالية، خلال الأشهر الـ 12 الأولى من قيادة الحكومة المقبلة :

1. ضمان حق الجميع في الولوج إلى مدرسة عمومية قوية
2. ولوج أفضل للمواطنين إلى الرعاية الصحية وجودة التكفل بهم
3. ولوج الجميع إلى سكن لائق يضمن الإدماج والكرامة للمواطنين
4. دعم انفتاح الشباب المغربي
5. صون كرامة الأشخاص المسنين بدون دخل
6. الرفع من القدرة الشرائية
7. إنقاذ المقاولات السياحية التي تواجه صعوبات
8. تخفيض تكاليف المدحوقات
9. تحسين الحكامة والسياسات العمومية

الأولوية رقم 1: ضمان حق الجميع في الولوج إلى مدرسة عمومية قوية

1. مخطط وطني للارتقاء بمستوى التعليم الأولي (9000 قسم سنوياً)؛
2. إعادة تأهيل وضع المدرس مادياً ومعنوياً؛
3. تطوير نظام دعم مدرسي للطلبة داخل المؤسسات التعليمية، خلال أوقات فراغهم.

الأولوية رقم 2: ولوج أفضل للمواطنين إلى الرعاية الصحية وجودة التكفل بهم

4. تحسين ظروف عمل مهنيي الصحة؛
5. تقديم خدمات استشفائية محددة للمغاربة، لدى القطاع الخاص لتوسيع نطاق الرعاية والتكفل الصحيين؛
6. تعميم نظام للدفع خاص بذوي الحقوق، حتى لا يضطروا للدفع المسبق للمبالغ المالية التي يغطيها نظام التأمين الصحي الأساسي (AMO)؛
7. تمكين المستفيدين من نظام المساعدة الطبية «راميد»، من الولوج إلى المستشفيات الخاصة، على غرار المستفيدين من نظام التأمين الصحي الأساسي (AMO).

الأولوية رقم 3: ولوج الجميع إلى سكن لائق يضمن الإدماج والكرامة للمواطنين

8. تخصيص مساعدات جديدة للأسر التي تعيش في مبان آيلة للسقوط؛
9. تحسين العرض السكني لفائدة الفئات المعوزة؛
10. تعميم استخدام المواد المحلية، في البناء في المناطق ذات الحساسية البيئية (الجبال، السواحل، الواحات).

الأولوية رقم 4: دعم انفتاح الشباب المغربي

11. تطوير عرض تكوين مهني موجه للشباب، عن طريق التكوين بالتلقين والتناوب بين المدرسة والمقاولة؛
12. تخصيص منحة شهرية للتكوين قدرها 1500 درهم لمدة 6 أشهر، يتم تحويلها إلى منحة/تعويض عن العمل في حال الحصول على عمل بعد انتهاء التكوين؛
13. تخصيص قرض مجاني قدره 150 ألف درهم لتشجيع خلق المقاولات الشابة؛
14. وضع قرض يحمل اسم «انطلاقة الفلاحين» لفائدة الشباب في العالم القروي.
15. تطوير جيل جديد من دور الشباب والثقافة، ببرامج وفضاءات للتكوين ومنصات رقمية للتواصل؛

الأولوية رقم 5: صون كرامة الأشخاص المسنين بدون دخل

16. ضمان حد أدنى لدخل الكرامة (50% على الأقل من الحد الأدنى للأجور) للأشخاص في سن التقاعد مع توفير التأمين الصحي الأساسي (AMO).

الأولوية رقم 6: الرفع من القدرة الشرائية

17. خفض الضريبة على الدخل الذي لا يتجاوز 12000 درهم، إذا كان الزوج(ة) بدون عمل؛
18. رفع عتبة الدخل المعفى من المساهمة التضامنية، من 30.000 درهم حالياً، إلى 36.000 درهم، من الرفع من القدرة الشرائية.

الأولوية رقم 7: إنقاذ المقاولات السياحية التي تواجه صعوبات

- 19.** إنشاء إطار عمل مختلط للتشاور والتتبع والحكمة لدعم المقاولات العاملة في القطاع؛
- 20.** إعادة جدولة الضرائب المستحقة للدولة برسم نهاية سنة 2021، على مدى خمس سنوات، مع تأجيل دفعها لمدة عام واحد، على أساس الالتزام بالاحتفاظ بمناصب العمل.

الأولوية رقم 8: تخفيض تكاليف المحروقات

- 21.** إعادة تشغيل مصفاة «سامير» لضمان استمرارية أنشطة التكرير والتخزين في المغرب، وبالتالي تعزيز الاستقلال الطاقوي للبلاد؛
- 22.** تأسيس هيئة تنظيمية جديدة للمحروقات؛ تكون مسؤولة عن تنظيم وضبط هوامش الربح ومكافحة حالات الاحتكار؛

الأولوية رقم 9: تحسين الحوكمة والسياسة العامة

- 23.** مراجعة النصوص المنظمة لعمل هيئات الضبط وقواعد عملها وتفويض الصلاحيات بما يسمح بمكافحة فعالة للمنافسة غير العادلة والتواطؤ وتضارب المصالح؛
- 24.** إحداث وكالة جديدة تابعة لرئاسة الحكومة، تتولى التخطيط الاستراتيجي وتقييم السياسات والمشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى.



الأصالة و

+ + + + +



المعاصرة حبيب

٠٢٠١١٢ | ٢٠٢٠



الأصالة والمعاصرة

٥٤٨٨٨٨ | ٨٨٨٨٨٨ | ٨٨٨٨٨٨